نظام الالتزام

التحول من الملكية الحكومية إلى الملكية الخاصة

د. أمنية عامر

يبدأ مفتاح تغيّر المجتمعات دومًا بالنظام الاقتصادى ، فقد كانت مصر منذ استيلاء العثمانيين عليها عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧ م بلدًا زراعيًا ، رأس مالها القومى هو الأرض ومصدر ريّها هو النيل ، وجاءت السلطة العثمانية فأشرفت على تنظيم الأرض الزراعية واحتفظت بحق حيازة الأرض الزراعية وحق التدخل فى شئون القائمين عليها ، وفى ذلك ما يتّسق مع كون السلطة العثمانية سلطة مركزية ، ولا يتعارض مع حقيقة أن الدولة العثمانية كان هدفها الأول المعلن هو تحصيل الأموال من الولايات الواقعة تحت الحكم العثمانى للخزينة السلطانية بالآستانة، فكان تطبيق نظام الالتزام تحقيقًا للهدفين معًا : الاحتفاظ بحيازة الأرض، وحق التدخل فى شئون العاملين عليها .

وكما هو معروف ، فإن الديوان الذى كان مختصًا بتنفيذ نظام الالتزام إداريًا هو ديوان الروزنامة ، الذى مثّل قاعدة النظام الاقتصادى أبان العصر العثمانى ، فعند دخول السلطان سليم خان مصر وجّه عنايته فى الأساس إلى توطيد سيطرته على البلاد ، فعيّن خاير بك نائبًا للسلطنة العثمانية ووالياً على مصر ، وعيّن معه ناظر للأموال ، الذى عرف باسم "الدفتردار" [١] وأوكل لبعض المماليك - ممن أظهروا ولاء للسلطنة العثمانية - مسح أقاليم الشرقية والغربية والمحلة والجهات القبلية للكشف عمّا بها من إقطاعات المماليك الجراكسة وغيرها من الرزق والأوقاف[٢]. وفى رجب من عام ٩٢٣ هـ / أغسطس ١٥١٧ م أوقف الدفتردار المناشير الخاصة بالإقطاعات ، وظلت الأوقاف والرزق على ما

هى عليه ، ثم أوقف العمل بالرزق الجيشية والأحباسية والأوقاف ، فكان المباشرون "يستخرجون الخراج عن بلاد الرزق والأوقاف ولا تعطى لأصحابها"(٣). وبعد وفاة السلطان سليم سنة ٩٢٦ هـ / ١٥٢٠ م ، تولى ابنه سليمان القانونى السلطنة ، وأكمل ما بدأه والده من التغيير التدريجى فى نظام إدارة الولاية وأبطل القضاة الأربعة ، وعيّن قاضى العسكر الذى عيّن بدوره قسّام التِرك (الذى كان يجبى ضرائب على التركات تعادل الخمس ويورّدها لبيت المال) (٤) ، وبعد وفاة خاير بك سنة ٩٢٨ هـ / ١٥٢٢ م تولّى مصطفى باشا الصدر الأعظم ولاية مصر ، وعزل المماليك من المناصب العليا فى الدولة وقام بإحلال جماعة من الأتراك بدلاً منهم(٥) .

وأثناء ولاية ابراهيم باشا سنة ٩٣١ هـ / ١٥٢٥ م استتب الأمر نسبيًا فى مصر، ورتّبت أمور البلاد، وجدّدت قوانين البلاد المصرية ، ثم صدر "قانون نامة سليمان" لتنظيم أمور مصر العسكرية والإدارية والمالية ووضعت الضوابط لكل منها(٦) .

وأصبحت الهيئة الحاكمة أبان ذلك التاريخ "ديوانًا" : الديوان الكبير ، والديوان الصغير (أو الديوان فقط) ، ويضم الديوان الكبير الباشا والى مصر ، وممثل عن كل أوجاق عسكرى، والأغا قائد الحامية التركية، والدفتردار مدير الشؤون المالية والإدارية، والروزنامجى حافظ السجلات، وأمير الحج، وقاضى العسكر، ورؤساء المشايخ والأشراف، وقضاة المذاهب الأربعة ، وموعد اجتماع الديوان الكبير شهرى أو بطلب من الباشا والى مصر ، أما الديوان الصغير فكان ينعقد يوميًا ويضم الكتخدا وهو نائب الوالى ووكيله والدفتردار والروزنامجى وممثلو الأوجاقات ومعهم الأغا وكبار ضباط الحامية العثمانية(٧).

فإذا سلّطنا الأضواء على الدفتردار ، فسنرى أن اختصاصه هو الإشراف العام على الإيراد والمنصرف ، وهو القائم على الشئون المالية والإدارية فى ولاية

مصر لصالح السلطنة العثمانية ، ويتم تعيينه من قبل السلطان العثمانى فى الآستانة (وهذا أمر بديهى باعتبار أن الدفتردار هو الرجل الثانى بعد الوالى) . أما الروزنامجى فهو وكيل الدفتردار ونائبه ، ويقوم وظيفيًا بأعمال المدير التنفيذى العام [٨]، وهو أيضًا فى وضع وظيفى واجتماعى متميز : فهو عضو أساسى فى الديوانين (الكبير والصغير) ، فضلاً عن مسؤولياته فى مراقبة تحصيل كافة الأموال الأميرية والضرائب من الولاية ، وهو المنوط بتنفيذ قرارات وأوامر الباشا فيما يتعلق بالأمور المالية ، كما أن اختياره يتم أيضًا من قبل السلطان العثمانى بترشيح من الوالى[٩].

فى بداية الحكم العثمانى لمصر كان ناظر الأموال (الدفتردار) يشرف على مساحة الأراضى الزراعية والخراجية وتعيين الخراج المفروض عليها ، والاطلاع على كشوف الإيرادات من العمال والكشّاف من معاونيه ، وكان لكل إقليم مفتش ؛ أما المدير التنفيذى له فهو أمين مدينة القاهرة [١٠]. ومنذ أواخر القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى عرف مفتشو الأقاليم بالأفندية[١١]، وقام مقصود باشا (تولى ١٠٣٥ هـ/ ١٦٤٣م) بإعادة تنظيم الإدارة المالية لتحديد وتحجيم قوة الدفتردار المخوّلة إليه بحكم وظيفته ، خاصة بعد أن أصبح ممثلاً للبكوات المماليك وتحويل سلطاته لمن يضع مصالح السلطنة العثمانية فى أولوياته، وفى الوقت ذاته كانت إعادة التنظيم لازمة لضبط الإيراد والمنصرف ، لذلك تطور قلم الروزنامة [١٢] (وكان من ضمن أقلام الديوان الدفترى) إلى ديوان الروزنامة ، وأدرجت اختصاصات بقية الأقلام فيه وأصبح مختصًا بكل الواجبات الإدارية التى كانت منوطة بالدفتردار [١٣].

وقد كانت مهام "قلم الروزنامة" تقتصر على تسجيل الإيراد والمنصرف فى دفاتر اليومية وإعداد كشف سنوى بالإيراد والمنصرف ، وكان أفندى الروزنامة هو الوحيد الذى يملك حق التدخل فى أنشطة الأقلام الأخرى وطلب الحسابات

من بقية الأفندية [١٤]، واتسعت اختصاصاته بعد تنظيم مقصود باشا وأصبح الروزنامجى هو المدير التنفيذى للدفتردار بدلاً من أمين مدينة القاهرة .

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمى لديوان الروزنامة وعلاقته بالديوان الدفترى فى الشكل التوضيحى -١- ، وهو التنظيم الذى وضعه مقصود باشا واستمر لأكثر من قرنين من الزمان ، ويوضح الشكل اختصاص كل أفندى [١٥]:

وبنظرة سريعة على الشكل السابق الإشارة إليه نرى أن أقلام الإيراد مختصة بملتزمى الأقاليم المصرية ، مما يكشف لنا عن أهمية نظام الالتزام الذى يعد موردًا أساسيًا لإيرادات ولاية مصر ، لذا ينبغى لنا هنا تناول هذا النظام فى إطاره الإدارى التاريخى .

وفى محاولة للكشف عن أصل نظام الالتزام ، فلقد تعددت الأقوال فى أصله ، حيث قال البعض بوجود نظام شبيه فى فرنسا [١٦]، وقارنه آخرون بنظام الإقطاع [١٧]، إلا أنه فى واقع الأمر أقرب ما يكون لنظام الأمانات أو القبالات الذى عرف فى مصر فى عصور مختلفة [١٨]، وحقيقة الأمر أن إرهاصات نظام الالتزام تمثلت فيما كان يمارسه المباشرون على الفلاحين أبان عصر المماليك ، حيث كانوا يحصّلون منهم أقساطًا معجّلة عن أربعة أشهر (فيما عرف بعد ذلك بالثلث الأول والثلث الثانى والثلث الثالث) ، وثمة عبارة قد توحى بالتمهيد لتطبيق نظام الالتزام أوردها ابن إياس فى أحداث سنة ٩٢٨ هـ : "...اجتمع أعيان المباشرين مع الدفتردار وشرعوا فى تقسيط البلاد..." [١٩].

والواقع أن التاريخ الفعلى لبدء تطبيق نظام الالتزام لا زال غير محدد بدقة، حيث توجد إشارات فى دفاتر محكمة القسمة العسكرية عن وجود نظام الالتزام فى القرن السادس عشر الميلادى ، ومن الشواهد الأخرى ولاية مقصود باشا الذى نظّم ديوان الروزنامة ، حيث من المؤكد أن ذلك التنظيم كان بناء على معطيات موجودة فعلاً ، ولا يعنى عدم وجود دفاتر ترجع إلى ذلك التاريخ أو قبله

أن هذا النظام لم يكن معمولاً به بالضرورة ، وفى كل الأحوال فإن ذلك يظل مجرد احتمال ، ويظل تاريخ بدء تطبيق نظام الالتزام مسألة تحتاج إلى المزيد من البحث (٢٠).

وفى الأصل ، كان اللجوء لنظام الالتزام بسبب الضعف الذى كان قد بدأ يتغلغل فى أوصال الدولة العثمانية منذ نهايات القرن السادس عشر الميلادى ، فى الوقت الذى قويت فيه شوكة المماليك واستأثروا بالسلطة دون أن يستطيع الباشا والى مصر التحكّم فى قوّتهم المتزايدة ، لأنه - على حد قول يعقوب أرتين- " ... لم يكن له من السلطة إلا اسمها ومن القوة إلا رسمها..." ، هذا بالإضافة إلى أن التجارة مع الشرق الأقصى "اعتادت" طريق رأس الرجاء الصالح واستنزفت الآستانة خيرات مصر ، فكان لابد من اللجوء إلى نظام يضمن للولاية إيرادات تغطى المصروفات المتزايدة ، خاصة فى ظل التحول إلى ضرائب الأرض كمورد اقتصادى أساسى فى تلك الفترة فكان الحل الأمثل هو تطبيق نظام الالتزام (٢١).

وأيًا كان الرأى فى أصل نظام الالتزام فهو باختصار نظام يقوم على تقسيم الأرض الزراعية لمقاطعات (قد تكون قرية واحدة أو عدة قرى فى إقليم واحد أو عدة أقاليم) (٢٢)، وتسجّل فى قائمة مزاد تحدد فيها المقاطعات المطروحة للالتزام ، وتطرح للمزايدة على يد أحد موظفى الخزينة الأميرية ، ويحصل على حق الالتزام من يدفع أعلى سعر ، ويدفع "حلوانًا" يعادل خراج سنة ليحصل بعدها على تقسيط الالتزام بموجب فرمان أو بيورلدى من الباشا للروزنامة ، وحصوله على هذا التقسيط يعنى أنه قد صار ملتزمًا أو مقاطعجى (٢٣)، أى أنه مسؤول عن جباية المال الميرى المقرر على حصة التزامه فى مقابل حصوله على جزء من المال الحر الذى يدفعه الفلاح كضريبة (وذلك الجزء هو الفايض أو الفايظ) ، كما يحصل أيضًا على أرض أوسية (وسية) معفاة من الضرائب تعادل

عُشر مساحة التزامه يكون ريعها ملكًا خالصًا له ؛ وقد كان تجديد عقد الالتزام يتم سنويًا فى بدء تطبيق النظام ، ثم أصبح يجدّد لعدد من السنوات فيما بعد .

إذن ، فحق الالتزام ليس "حق رقبة" أو "ملكية" ، ولكنه فقط حق لجباية خراج الأرض والانتفاع بأرض الأوسية [٢٤]؛ وفى بدايات تطبيق النظام لم يكن الملتزم يستطيع التصرف بأى شكل فى حصة التزامه ، ثم – وفى أواخر القرن السابع عشر الهجرى / أوائل القرن الثامن عشر الميلادى – أصبح من حق الملتزم أن يتصرف فى حصة التزامه بالبيع أو الشراء أو الهبة أو الفراغ (التنازل) أو الاستبدال أو بالوقف أيضًا [٢٥]، وذلك بعد أن اصبح للملتزمين سطوة فى جباية الضرائب [٢٦]بالإضافة إلى ضعف السلطة العثمانية المركزية . وقد شهدت تلك الفترة تحوّل الالتزام إلى "ملكانة" أو حيازة أبدية تورّث ، مما كان له أكبر الأثر فى تحوّله إلى مجال للاستثمار ، فنظام الالتزام الذى كان فى الأصل ملكية حكومية تحوّل إلى نوع من الملكية الزائفة للأفراد . Psuedo-property

لقد ظل العمل بنظام الالتزام منذ بدايته – أيًا كان تاريخها – وسيلة ثابتة ومنتظمة لتحصيل الأموال للخزانة السلطانية ، وتتيح لخزينة الحكومة تدفقًا مستمرًا للإيرادات مع أقل قدر ممكن من النفقات أو التكاليف الإدارية ، والحقيقة أنه كان يحمل مقومات انتهائه حين أصبح للملتزمين حقوقًا تشبه حقوق الملكية الخاصة ، فقد اكتسب الملتزم حق بيع وإيجار ورهن حق الالتزام ولكن بشرط تماثل النسبة بين أرض الفلاحة وأرض الأوسية فى الجزء أو الكل المباع أو المرهون أو المؤجر ، كما اكتسب حقًا إضافيًا على أرض الأوسية هو حق الوقف ، وأصبحت الالتزامات تورّث مقابل حلوان مدفوع للباشا [٢٨]، وكان للملتزم الحق فى طرد الفلاحين الذين يعجزون عن دفع الضرائب أو يجبرونهم على دفع ضرائب أكثر ليتحملوا هم زميريس أقل ، وكان بعض الملتزمين يمارس سلطة مطلقة فى نواحيهم ، كالشيخ همام فى الوجه القبلى الذى كان حاكمًا

مطلقًا من أسيوط إلى أسوان فى مقابل ١٥٠,٠٠٠ أردب من القمح يؤدّيها إلى الحكومة [٢٩].

ورغم استقرار الالتزام كنظام ، إلا إنه أصبح حائلاً دون النمو الاقتصادى والسياسى ، فالصراع قائم على النفوذ بين الملتزمين والحكومة المركزية ، والسعى مستمر من الملتزمين إلى المزيد من الأرباح على حساب الحكومة والفلاحين ، والحكومة المركزية تضارب بالتزامات الأرض الزراعية والمتاجرة فيها لتعويض خسائر الخزينة ، وصغار الملتزمين فى ظل كل هذا يتنازلون عن حصصهم لغيرهم لكثرة الأعباء المالية عليهم [٣٠]، وهذا ما كشفته الحملة الفرنسية وأبرزت ضرورة تغييره ، وكانت المرحلة الأولى فى التغيير هى دخول الحملة الفرنسية ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨م .

فى نفس السنة التى دخل فيها الفرنسيون مصر ، أنشأوا إدارة "التسجيلات والأملاك الوطنية" L'administration d'enregistrement et des domains notionaux de l'Egypte ،وألزموا كل المصريين بتسجيل كل الحيازات من عقارات أو وكالات أو خانات أو معاصر زيت أو انتفاع برزق أو حصة التزام ، وذلك خلال ثلاثين يومًا لسكان القاهرة وستين يومًا لبقية مناطق مصر ، مع التهديد بمصادرة الأملاك التى لم يتم تسجيلها [٣١]، ويذهب الجبرتى إلى أن إنشاء هذه الإدارة لم يكن إلا مجرّد إجراء لوضع يدهم على الأملاك [٣٢].

وفى إجراء آخر أنذر الفرنسيون العامة بأنهم سيتولون القضاء فى قرى الالتزام التى كان ملتزموها من المماليك "...وصار للجمهور [٣٣] أن البلاد الذى يقع عليها طلب من شخص واحد ويحضر للقضاة [٣٤] يتموا له جواب منا بينهم وبين الشخص ويقطعوه بها إيجار[٣٥] ، والبلاد التى يقع لها طلب من عدة أشخاص ويحضر الديوان يجتمع عليه القضاة ، والذى يزود عن صاحبه شئ فهو الذى يقع له السماح ويأخذ إيجار من القضاة كون أنه زوّد..." [٣٦] وفى موضع

آخر : "عند فروغ مدة الإيجار بلزوم المستأجر يسلّم البهايم وكامل متعلقات الأوسية وإن كان يعدم شئ من ذلك يقوم بدفع الثمن علم المشروح فى القايمة"(٣٧).

وكان من جراء ذلك أن ضم الفرنسيون حوالى ثلثى الأرض الزراعية الأكثر خصوبة التى كانت بأيدى المماليك إلى الدولة ، استنادًا إلى ما اعتبره نابليون حق الغزو ، وأدار تلك الأملاك موظّفون فرنسيون إدارة مباشرة وكان يقوم على جباية الضرائب أقباط يشرف عليهم مفتشون فرنسيون (٣٨).

وقد تضرّر الملتزمون – بالطبع – من الإجراءات التى قام بها الفرنسيون (٣٩) ، وفكّر الجنرال مينو فى وضع لائحة تنظيمية للضرائب فى محاولة جادة لإصلاح نظام حيازة الأرض الزراعية ، وكان من أهم بنود ذلك الإصلاح إلغاء كل الضرائب القائمة والمفروضة على الأراضى والاستعاضة عنها بضريبة واحدة تتحدد نسبتها على أساس عدد الأفدنة فى القرية ونوع الأرض التى تفرض عليها الضريبة ، وأن لا تفرض ضرائب على الرزق أو الأوقاف الموقوفة على مساجد ومؤسسات دينية بشرط تسجيل العقارات ، على أن تخضع بقية الأراضى للضريبة سواء كانت وسية أو أراضى أثر يحوزها الفلاحون ؛ ولم يتمكن "مينو" من تطبيق تلك اللائحة بسبب خروج الفرنسيين من مصر عام ١٢١٦ هـ / ١٨٠١م .(٤٠)

وخلال أربع سنوات تلت خروج الحملة من مصر ظلت الأمور على اضطرابها سياسيًا وإداريًا (٤١)، حتى تولّى محمد على باشا حكم مصر واستقرّت له الأمور عام ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥ م . ، وشرع فى تنظيم شئون ولاية مصر على أسس جديدة ، ومن أولويات ذلك التنظيم إعادة النظر فى نظام الالتزام خاصة التزام الأراضى الزراعية (٤٢)، وكانت تلك هى المرحلة الثانية فى تدهور نظام الالتزام .

ومنذ تولّى محمد على باشا ، حتى التاريخ الذى يؤرّخ فيه أنه "ألغى" نظام الالتزام ، كان طلب الميرى من الملتزمين مستمرًا بحق وبدون حق [٤٣]، وبدأت خطوات حثيثة تتخذ لتصفية نظام الالتزام ، ففى سنة ١٢٢٥ هـ / ١٨٠٩ م . استولى محمد على باشا على نصف فائض الملتزمين ، وفى ١٢٢٧ هـ / ١٨١١ م صادر جهات التزام الأمراء المماليك بعد مذبحة القلعة ، وكانت تلك الإجراءات وغيرها مبررة بدفع الرواتب وتغطية المصروفات والمهمات ، بل إن محمد على باشا فكّر فى فرض أموال على كل الأطيان الزراعية بما فيها أراضى الأوسية والرزق والأوقاف أيضًا ، "...وغير ذلك أمور كثيرة وجزئيات وتحيّلات على استنضاح الأموال لا يمكن ضبطها" على حد تعبير الجبرتى[٤٤].

وجاءت الضربة القاضية لنظام الالتزام بعد بدء ضبط أراضى الالتزام بالوجه القبلى للميرى كبداية لتصفية الالتزامات ، وكان ذلك سنة ١٢٢٧ هـ / ١٨١٢ م ، وقام محمد على باشا بنفس الإجراء على أراضى الوجه البحرى فى ١٢٢٩ هـ / ١٨١٤ م [٤٥]، وساحتكرس معظم أراضى الالتزام بحيث أصبح هو الملتزم الأوحد فى مصر [٤٦]، أو بمعنى أصح المالك الوحيد للأرض ، وهو فى ذلك يتبنّى وجهة النظر العثمانية بأن الأرض والرعية ملك للسلطان . وفيما تلا ذلك من السنوات كانت مرحلة جديدة تمامًا فى تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى والاجتماعى قد بدأت .

إن النظر المدقّق فى مجموعة دفاتر قيد تقاسيط الالتزام بدار الوثائق القومية بالقاهرة[٤٧] يؤكد أنه لم يتم إلغاء نظام الالتزام فجأة أو فى مرحلة واحدة [٤٨]، فما ألغى منه فى بادئ الأمر هو إقامة المزاد وتخصيص حصص الالتزام لملتزمين جدد ، إذ قام محمد على بضبط أراضى الالتزام لجانب الميرى واحتكر الالتزام لنفسه ضمن سلسلة من الاحتكارات للصناعة والتجارة ، بحيث تكون جباية الضرائب والخراج دون وساطة ملتزم ؛ هذه الإجراءات الاحتكارية

التى اتجهت نحو مزيد من المركزية كان من نتائجها الملموسة زيادة إيرادات الخزينة ، والأمر نفسه يسرى بالنسبة لاحتكار المحاصيل الزراعية والصناعة والتجارة (٤٩)، ومع ذلك نجده يصدر فرمانًا بطرح عدد من الأراضى (محلولات فى الغالب) ومنح حق الانتفاع بفايضها لبعض الأفراد من خاصته ، حيث أمر كتّابه بتحرير حساب الملتزمين بديوان خاص لرجال دائرة الباشا وأكابر العسكر وديوان آخر لعامة الملتزمين (٥٠) ؛ ومن واقع دفاتر تقاسيط الالتزام أيضًا تقاسيط لحصص التزام "إعطا وتوجيه بوجه الإنعام" لملتزمين بموجب قائمة مزاد ومبلغ حلوان وذلك فى عام ١٢٧٠ هـ .

إن ذلك يعنى أن محمد على باشا حجّم نظام الالتزام ولم يلغه تمامًا – على الأقل بالنسبة له شخصيًا – وفتح المجال أمام تطبيق نظم أخرى لاستغلال الأرض بما لا يتعارض مع مصالح الآستانة (٥١) ، ثم ثبت له عدم صلاحية الإشراف المباشر على الزراعة واحتكار المحاصيل وتحصيل الضرائب على أيدى مندوبين حكوميين (٥٢)، فلجأ إلى نظام زالعُهدس الذى لا يختلف كثيرًا عن نظام الالتزام ، حيث يقوم المتعهد – كوسيط – بدفع ما على القرى المعسرة من الأموال مقدمًا على أن يتولى هو تحصيلها من الفلاحين ، غير أن المتعهدين لم يكن لهم أى امتيازات خاصة كالتى تمتع بها الملتزمون (٥٣).

أما الأواسى التى منحها محمد على باشا لملتزمى الوجه البحرى فقد تحولت إلى مصدر من مصادر الملكية الخاصة الكبيرة بعد أن كانت ملكًا خالصًا للدولة ، حيث صدر أمر عالٍ فى إبريل ١٨٩١ م بمنح الملكية الفردية التامة لجميع أصحاب الأراضى الخراجية بحيث يصبح صاحب الأرض مالكًا لرقبتها ومنفعتها معًا (٥٤).

عود على بدء : لقد كان نظام الالتزام وسيلة مضمونة للدولة العثمانية كمورد للأموال مع الاحتفاظ بحيازة الأرض ، وهذا النظام كنظام لجباية

الضرائب والدولة العثمانية كنظام للحكم كان مآلهما فى النهاية هو التصفية والانتهاء ، وهما يتشابهان فى أن محمد على باشا بعد وصوله لكرسى الحكم فى مصر كان مهدّدا لكليهما : فقد انتزع أحقية الانتفاع بالأرض من الملتزمين وضمّ ملكية الأرض إلى الدولة فيما أسماه "بالمضبوط إلى جانب الميرى" ، كما قام بشراء حق ولايته على مصر من الدولة العثمانية بمزيد من الأموال للباب العالى، وقام بتعويض الملتزمين بمرتبات مدى الحياة مع احتفاظهم بأرض الوسيّة ، التى أصبحت فيما بعد نواة للملكيات الزراعية الخاصة .

لقد كان وصول محمد على باشا لحكم مصر محصّلة طبيعية لانحسار السلطة المركزية فى الآستانة بعد انكسارها سياسيًا واقتصاديًا أمام التفوق الأوروبى أبان القرن الثامن عشر الميلادى ، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية فى نهايات القرن التاسع عشر الميلادى وأصبحت بعد ذلك بقليل رجل أوروبا المريض ، واستطاع محمد على أن يستقلّ بمصر ويحوّلها من مجرد ولاية تابعة إلى دولة بمفهوم حديث (بالنسبة لعصره على الأقل) ، مع إبقائه للعلاقة شبه المركزية بالدولة العثمانية ، برغم أن الدافع الأساسى لمحمد على باشا لم يكن سوى "مشروع" [٥٥] ليس قوميًا بالتأكيد ، ولم يجد أفضل من مصر لتحقيقه فيها للعديد من الاعتبارات الخاصة بمصر كموقع وموارد وكبنية اجتماعية على حد سواء ، والنتيجة الطبيعية للتطوير والإصلاح الذى قام به محمد على لخدمة مشروعه كانت على أفضل تقدير منقوصة ، وظهر ذلك جليًا أثناء حكم ورثته ، وكان ادّعاؤه بأن ما يقوم به إنما هو لصالح مصر لم يكن فى حقيقته إلا لأهداف سياسية تخدم مصالحه الشخصية فى المقام الأول ، لعل أوّلها وأقلّها هو توطيد مركزه فى الحكم وإعداده لمن يأتى بعده من أسرته ، وأعلاها هو انفصاله التام عن الدولة العثمانية وتكوين امبراطوريته الخاصة بدليل توجّهه المحموم لبناء جيش نظامى قوى [٥٦].

ومهما يكن من أمر ، فلا يمكن إنكار أهمية ونتائج مشروع محمد على - أيًا كانت طموحاته - إذ كان هذا المشروع هو النواة اللأولى لتطور مصر فيما بعد ، وإن كان - على الجانب الآخر - يضعنا أمام قضيتين إشكاليتين : الأولى ، حدود الاستقلال الاقتصادى لمصر عن الدولة العثمانية فى تلك الفترة (أوائل القرن التاسع عشر الميلادى) ، والثانية ، مشروعية اعتبار فترة حكم محمد على امتدادًا طبيعيًا للمرحلة السابقة عليها اقتصاديًا وإداريًا .

إن نظام الالتزام - كنظام اقتصادى - كان محقّقا تمامًا للغرض منه فى بدايات تطبيقه ، إلا أن عوامل انهياره تكمن فى الأسباب التالية :

١- أن العائد الذى كان يورّد للخزينة كان ثابتًا سنويًا ، ومع تغير أسعار العملة أصبح الالتزام يمثّل خسارة للخزينة، وهوما يفسر زيادة الإيرادات بشكل ملحوظ بعد تصفية محمد على باشا للالتزام

٢- أن الإشراف والرقابة على تطبيق نظام الالتزام أصبح شبه منعدم بعد فترة من التطبيق ، حيث تضخمت ثروات الملتزمين وأثقلوا على الفلاحين فى الضرائب ليدفعوا للميرى أقل نسبة من الأرباح الفعلية ، هذا بالإضافة إلى انه كان لهم حق التصرف فى حق الانتفاع بالبيع أو التنازل أو الهبة أو الوقف ، والأمر هنا أصبح شبيهًا بالملكية مع وقف التنفيذ لكون التصرف يقع فى حق الانتفاع وليس فى حصة الأرض نفسها ؛ المحصلة الطبيعية لهذا الوضع أن أصبح الملتزمون مراكز قوى فى الولاية وأكثرهم من العسكر والمماليك ومن ساكنى المدينة .

٣- ثالث الأسباب هو أن الفايض الذى كان الملتزمون يحصلون عليه كان يفوق الميرى المدفوع للحكومة ، وأصبح أغلب ريع الأرض يدخل فى ثروات الملتزمين الشخصية مما انتفى معه الهدف الأساسى من نظام الالتزام ، خاصة بعد أن تطور الأمر إلى المضاربة والمتاجرة فى الالتزامات ، الأمر الذى مهّد

لفئات جديدة من الملتزمين (كالتجار) تتخذ من حصص الالتزام وسيلة للتربّح مما أدى إلى تفتيت الالتزامات ، ومن جانب آخر تحوّل الالتزام فى ظل الظروف الاقتصادية السيئة فى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى من مصدر للربح إلى عبء مالى بالنسبة لفئات أخرى من الملتزمين .

ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام ، هى أن أراضى الوجه القبلى كان لها وضع خاص ومتميز هو الذى دفع محمد على إلى الاستيلاء عليها وضمها إلى الميرى ، وفى دراسة أجراها علماء الحملة الفرنسية معلومة مهمة فى هذا السياق (٥٧) : حيث قدّرت الضرائب على قرية واحدة من قرى الوجه البحرى فوجد أن ١٥٪ منها للسلطان و١٢,٥٪ للوالى (باشا مصر) و ٧٢,٥٪ للملتزمين ، فى حين أن ضرائب قرية واحدة من قرى الوجه القبلى كان ٢٥٪ للسلطان و ١٧٪ للوالى و٥٨٪ للملتزمين ؛ ومن هنا يتضح أن أراضى الوجه القبلى كان عائدها أعلى للسلطان والوالى مالاً وغلالاً ، كما أن التصرف فى حصص التزام الوجه القبلى نادر مقارنة بأراضى الوجه البحرى ، مما يؤكد أن محمد على باشا كان أكثر حرصًا على استغلال أراضى الوجه القبلى لمعرفته التامة بالوضع الخاص والمتميز لأراضى الوجه القبلى باعتبارها مصدر أساسى ومهم للغلال خاصة القمح والذرة ومحاصيل التصدير كالقطن .

لقد شهد القرن الثالث عشر الهجرى / التاسع عشر الميلادى عديدًا من التحولات على كافة المستويات : اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا ، ومن أبرز تلك التحولات على المستوى الاقتصادى تصفية نظام الالتزام وتحول حصص الالتزام خلال أقل من قرن من الزمان إلى ملكيات خاصة ، مما انعكس بالضرورة على البنية الاجتماعية ممثلة فى ظهور طبقة ملاّك الأرض ، مما استتبع تحولات اجتماعية فى الريف وفى المدينة وظهور طبقات جديدة ولدّتها الظروف الاقتصادية الجديدة والتى كان لها تأثيرها المباشر فى تغيّر النظامين الاجتماعى والسياسى .

مراجع ومصادر وببليوجرافية

(١) الدفتردار لغويًا هو صاحب الدفتر ، واصطلاحيًا يعتبر بمثابة وزير المالية بلغة العصر الحال

انظر : أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ص ص ٩٨- ١٠٤

(٢) ابن إياس (محمد بن أحمد) : بدائع الزهور فى وقائع الدهور (تحقيق : محمد مصطفى) ، ج ٥ . القاهرة : فرانز شتاينر ، ١٩٦١ . ص ١٦١

(٣) نفس المصدر ، ص ١٩٤ ، ٢٢٣ . المباشر هو مندوب السلطة لجمع خراج الأرض .

(٤) نفس المصدر ، ص ٤٥٩

(٥) نفس المصدر ، ص ٤٩٢ .

(٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : دراسة عن ضوابط قانون نامة مصر ومدى تطبيقها مع النص الذى ترجمه خليل ساحلى أوغلو : الدراسة والنص . المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، ع ١ ، ٢ ، يناير ١٩٩٠ . تونس : منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية . ص ٢٥٣ .

(٧) انظر : محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة . القاهرة : (د.ن.) ١٩٣٨ . ص ١٢- انظر أيضًا :

Daniel Crecelius: The roots of modern Egypt. Minneapolis & Chicago: Bibliotheca Islamica, 1981. pp 20-21

(٨) محمد فهمى لهيطة : المرجع السابق ، ص ١٤ .

(9) Ibrahim El-Mouelhy: Organisation et fonctionnement des institutions Ottomanes en Egypte (1517-1917). Imprimerie de la societe turque . d'histoire, 1989.p25

(10) Stanford J. Shaw: The financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt (1517-1798). Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1961. p 339

(١١) انظر : ـ أحمد السعيد سليمان : المرجع السابق ، ص ص ٢٠- ٢٣

(١٢) انظر : ـ نفس المرجع ، ص ص ١١٧ - ١١٨

S. Shaw: Op. cit., p 340 (13)

Ibid (14)

(١٥) تم إعداد الشكل من المراجع التالية :

- شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨-١٨٠١) ، مجلة كلية الآداب ، مج ٤ ، جـ ١ ، مايو

١٩٣٦ . ص ص ٢٦- ٣٣

S. Shaw: Op. cit., pp 343-345 -

I. El-Mouelhy: Op.cit., pp 30-36 -

* ذكر المويلحى فى كتابه المشار إليه أعلاه أن أفندية الروزنامة كانوا ٢٣ موظفًا ثم ألغيت ٥ وظائف ، ثم انخفض عدد الموظفين إلى ١٣ فقط بناء على رد حسين أفندى الروزنامجى على أسئلة بوسييلج Poussielgue الذى كان مديرًا عامًا لمالية مصر أثناء الحملة الفرنسية .

(١٦) انظر : يوسف نحاس : الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية . مصر : مطبعة المقتطف والمقطم ، ١٩٢٦ . ص ١٥.

(١٧) انظر : يعقوب أرتين : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية . ط ١ . مصر : المطبعة الكبرى الأميرية ، ١٣٠٦ هـ . ص ٤٥.

(١٨) انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر . ط ٢ . القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٦ . ص ٨٩.

انظر أيضًا : راشد البراوى ، محمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث . ط ٥ . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٤ . ص ٣٦ .

S. Shaw: Op. cit., p 339 -

(19) ابن إياس : المصدر السابق ، ص ٣٩٣ .

من المرجح أن زتقسيط البلادس فى هذا السياق يعنى إجراء مساحة للأرض أو تقسيمها إلى مقاطعات وحصص تمهيدًا لتطبيق نظام الالتزام . انظر أيضًا :

Abd Al-Rahim A. Abd Al-Rahim: Land tenure in Egypt and its social effects on Egyptian - society: 1798-1813. in: Land tenure and social transformation in the middle east (Tarif Khalidi, ed.) Beirut: American University in Beirut, 1984. p 246 (footnote 3)

(٢٠) يشير أ.د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم فى كتابه "الريف المصرى" (ص ٩٢) أن أول دفتر التزام مؤرخ ١٠٦٩ هـ .

(٢١) يعقوب أرتين : المصدر السابق ، ص ٤٤ .

Bent Hansen: An economic model for Ottoman Egypt: The economics of collective tax - responsibility. In: The Islamic East (A.L. Udovitch, ed.) New Jersey, Princeton: The Darwin Press, Inc., 1981. p 473

(٢٢) يذكر الجبرتى أن كتخدا محمد أغا البارودى اشترى نحو سبعين بلدًا وكان ذلك نتيجة لتلاعب الوالى ، حيث أرهق ملتزمى تلك الأراضى بطلب الأموال حتى عجزوا عن الدفع وتأخروا فى دفع الميرى ، فأخرج قوائم مزادهم إلى الديوان واستخلصها منهم وحصل عليها المشار إليه أعلاه بالاتفاق مع الوالى .- الجبرتى (عبد الرحمن) : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار . القاهرة : مطبعة الأنوار المحمدية ، (د.ت.) جـ ٢ . ص ٢٢٣

(٢٣) يعقوب أرتين : المصدر السابق ، ص ٤٤

D. Crecelius: Op. cit., p 185 -

(٢٤) انظر : - هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر (ترجمة : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى) . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٠ . ص ص ٤١ - ٤٢

- أحمد أحمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على بك الكبير . مصر : دار المعارف ، ١٩٥٠ . ص ٢٨

(٢٥) راجع دفاتر قيودات تقاسيط الالتزام - دار الوثائق القومية .

(٢٦) هيلين آن ريفلين : المرجع السابق ، ص ٤٢، - يعقوب أرتين : المصدر السابق ، ص ٤٥ (هامش ١)

والملتزمون فى ذلك الحين من الفئات التالية : العسكر والبكوات المماليك وشيوخ الأزهر والسيدات .

راجع : - ابراهيم المويلحى : الأرض والفلاح فى العصر العثمانى . فى : الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور . القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٧٤ . ص ص ٢٤١ - ٢٤٢

Kenneth M. Cuno: The Pasha's peasants: Land, society and economy in (27) lower Egypt : 1740 - 1858. Cairo: The American University of Cairo Press, 1992. p 33

انظر أيضًا : - راشد البراوى ، محمد حمزة عليش : المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٣٧

(٢٨) محمد حاكم جاد جهاوى : التأثيرات التبادلية بين القرية والمدينة ، تحليل سوسيولوجى لنمط التحضر فى مصر فى القرن ١٩ . القاهرة : م . ح . ج . جهاوى ، ١٩٩٥ (أطروحة ماجستير) . جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع . ص ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٢٩) هيلين آن ريفلين : المرجع السابق ، ص ص ٤٥ - ٤٦.

- صلاح هريدى : دور الصعيد فى مصر العثمانية . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٤ . ص ٣٢

للمزيد من التفاصيل حول دور الشيخ همام فى الصعيد أبان العصر العثمانى ، انظر :

- ليلى عبد اللطيف احمد : الصعيد فى عهد شيخ العرب همام . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ . ص ص ٧٦ وما بعدها

R. Owen: The middle east in the world economy. London: Methun, (٣٠) 1981. p 14-15

El-Mouelhy: Organisation, p 160 (31)

(٣٢) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١٩٧

(٣٣) أى الجمهور الفرنسى ومعناها القائمون بالحكم من الفرنسيين أثناء الحملة الفرنسية على مصر

(٣٤) قضاة الجمهور الفرنسى.

(٣٥) يرجح أن استخدام كلمة "ايجار" هنا إشارة لوجود شكل مشابه لنظام الالتزام فى فرنسا ، حيث

كان المستأجرون العموميون يشترون بالمزايدة حق تحصيل الضرائب وسائر الإيرادات التى يطرحها الملك للالتزام فى فرنسا وغيرها

راجع فى ذلك :

- يوسف نحاس : المرجع السابق ، ص ١٥

(٣٦) نقلاً عن : El-Mouelhy: Organisation, p 163

(٣٧) Ibid, p 165

(٣٨) هيلين آن ريفلين : المرجع السابق ، ص ٦٧

(٣٩) راجع : الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص١٩٩ وما بعدها

(٤٠) نبيل السيد الطوخى : صعيد مصر فى عهد الحملة الفرنسية : ١٧٩٨ - ١٨٠١ . ط ١ . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ . ص ٢٦٧ - ٢٦٨

(٤١) لمزيد من التفاصيل ، انظر :- الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٢٧٥ وما بعدها

Andre Raymond: The economic crisis of Egypt in the eighteenth century.- In: The Islamic East (1700 - 1900) (A. L. Udovitch, ed.) Princeton, New Jersey: The Darwin Press Inc., 1981. p 695 - 705

حول تفاصيل تصفية نظام الالتزام بعد الحملة الفرنسية وقبل تولى محمد على باشا ، انظر :

- محمد حاكم : المرجع السابق ، ص ١١٦ - ١١٧

(٤٢) عبد السميع سالم الهراوى : لغة الإدارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر . الكتاب الأول . القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ١٩٦٣ . ص ٢١٠

انظر أيضًا : - يوسف نحاس : المرجع السابق ، ص ١٩

(٤٣) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٥٠٧

(٤٤) نفس المصدر ، جـ ٤ ، ص ٢٨٧

انظر أيضًا : - K. M. Cuno: Op. cit., pp 103-104

(٤٥) ترك محمد على باشا أراضى الوسية لملتزمى الوجه البحرى تركًا عمريًا ، وأعفاهم من الضريبة ومنحهم دخلاً سنويًا (فايض) يصرف من الخزينة كتعويض ، أما ملتزمو الوجه القبلى فلم يعطهم أى بدل بدعوى تمردهم على الحكومة ، وقام بقمعهم بقوة السلاح .

انظر:- محمد فهمى لهيطة : المرجع السابق ، ص ٩٦

- يوسف نحاس : المرجع السابق ، ص ١٩

(46) F. Robert Hunter: Egypt under the Khedives (1805 - 1879) . Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1987. p 15

(٤٧) مجموعة دفاتر تقاسيط الالتزام . فهرس الروزنامة – التزام ، دار الوثائق القومية .

تكمن أهمية مجموعة دفاتر تقاسيط الالتزام فى أنها ترصد التطوّر الذى طرأ على نظام الالتزام وإجراءاته الإدارية ، ومن خلالها يمكن رصد المراحل التى مرّ بها نظام الالتزام منذ استقراره حتى إلغائه من قبل محمد على باشا ، وصولاً إلى التطورات التى مرّت به بعد الإلغاء الرسمى وحتى انتهائه الفعلى وتصفيته النهائية .

(٤٨) أنظر :

Gabriel Baer: Social change in Egypt (1800 - 1914) . In: Political and so- – cial change in modern Egypt (P. M. Holt, ed.) . London: Oxford University Press, 1968 . p 140

(49) K. Cuno: Op. cit., pp103-107

(٥٠) الجبرتى : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٤٨

المقصود بحساب الملتزمين مبلغ أو مرتب الفايض الذى يصرف من ديوان الروزنامة

D. Crecelius: Op. cit., p 11 (51)

- يعقوب أرتين : المصدر السابق ، ص ٥٤

(٥٢) انظر فى ذلك : – جرجس حنين : الأطيان والضرائب فى القطر المصرى . مصر : المطبعة الكبرى الأميرية ، ١٩٠٤ . ص ١٩٥

– أحمد أحمد الحتة : المرجع السابق ، ص ٥١

– K. Cuno: Op. cit., pp 157-160

(٥٣) على شلبى : الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ . ص ٣٩

انظر أيضًا : – فتحى عبد الفتاح : القرية المصرية ، الملكية وعلاقات الإنتاج . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١ . ص ٤٤

(٥٤) أنور دبور : نظام استغلال الأراضى الزراعية فى الشريعة الإسلامية . القاهرة : دار الثقافة العربية ، ١٩٨٧ . ص ١٥٧

لمزيد من التفاصيل فى موضوع الملكيات الكبيرة وحيازة الأرض واللوائح الصادرة بهذا الشأن ، انظر :

– رؤوف عباس حامد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (١٨٣٧ – ١٩١٤) . ط ١ . القاهرة : دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٧٣ . ص ص ١٣ – ٢٣

– أحمد محمد حسن الدماصى : الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر ، دراسة وثائقية لنظام الاحتكار وأثره فى التطور الاقتصادى لمصر . جـ ١ (١٨٠٠ – ١٨٤٠) . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ . ص ص ٢٧ – ٣٧

– جرجس حنين : المرجع السابق ، ص ص ١٩١ – ١٩٩

– يعقوب أرتين : المصدر السابق ، ص ص ٦٧ – ٧٧

(٥٥) وهو التعبير الذى استخدمه أ.د. رؤوف عباس حامد فى المحاضرة التذكارية التى ألقاها فى ذكرى أ.د. عبد العزيز الأهوانى بكلية الآداب - جامعة القاهرة . مارس ١٩٩٧

(٥٦) راجع فى هذا الموضوع :

- خالد فهمى : كل رجال الباشا ، محمد على وجيشه وبناء مصر الحديثة (ترجمة شريف يونس) . ط ١ . القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠١ . ص ص ١١١ وما بعدها

(٥٧) نقلاً عن :

Z. Y. Hershlag: Introduction to the modern economic history of the middle - east. Leiden : E. J. Brill, 1964 . p 79